الحركة النسائية/النسوية الفلسطينية داخل إسرائيل

خولة أبو بكر*

يهدف هذا الفصل إلى إعطاء صورة عن تطور نشاط النساء الفلسطينيات في الحياة الوطنية والسياسية والاجتماعية بدءا من مطلع القرن العشرين حتى الفترة الراهنة. كما ويهدف إلى الربط بين طبيعة نشاط النساء والأوضاع الوطنية، والسياسية، والاقتصادية العامة وتأثيراتها المتبادلة؛ وأخيرا، يقف على طبيعة استخدام مصطلحيْ «نسائي» و«نسوي» وانعكاسهما في عمل الجمعيات والحركات والتنظيمات الفاعلة في الحقل.

المقولات الرئيسية التي ينطلق منها هذا الفصل هي، أولا: أن الرجال الفلسطينيين، منذ بداية القرن العشرين، قاموا برسم طبيعة وحدود نشاطات النساء الفلسطينيات ضمن التنظيمات النسائية، فدعين للعمل الوطني في فترات مشحونة من تاريخ الشعب الفلسطيني، ثم دعين للتنحي وقصر نشاطهن على العمل الاجتماعي والتربوي في فترات الهدوء الوطني والسياسي. ثانيا: لم تنجح هذه الأطر في أن تتحول لحركات اجتماعية يقودها نساء ورجال، وهي لا تخدم النساء والرجال. ثالثا: يتميز معظم الخطاب النسائي والنسوي المعلن في تبنيه خطابات وخطط عمل تساعد على الاندماج في التيارات المجتمعية السائدة، والعمل من داخلها. ولذا، يمكن اعتبارها أطرا تنموية وليست ثورية. رابعا: تتمحور أهداف الحركات النسائية في تقديم خدمات مادية، ثقافية أو استشارية للنساء وأطفالهن، بينما تسعى أهداف الحركات النسوية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في المجتمع.

* بروفيسور خولة أبو بكر هي محاضرة في أكاديمية القاسمي وكلية عيمق يزراعيل. أثناء نشر المقال، شغلت منصب محاضرة ضيفة في مركز التأهيل لعلم النفس المتعدد الحضارات، كلية الطب، جامعة بوسطن.

نتركـز في هـذا الفصـل في عمل النسـويات في المجتمع المدنـي وليس في الأحزاب السياسـية والأجسـام السياسـية النسـوية التـي أقيمت ضمـن الأحزاب. فعمـل الأخيرات لـم يرصد بعـد بصـورة مفصلـة، وهـو بحاجة لمقالـة مسـتقلة. كذلـك، فـإن ديناميكيـات العمل النسـوي والنضـالي في الأحـزاب والأطـر السياسـية تختلـف عـن الديناميكيـات في أطـر المجتمـع المدني.

لا يمكن دراسـة الحركات النسـائية والنسـوية بمعزل عن دراسـة السـياقات السياسـية والاجتماعيـة والاقتصاديـة الحاصلـة في نفـس المجتمـع في نفـس الحقبة الزمنيـة. إذ أنّ هنالـك علاقـة جدليـة بـين المرحلـة التـي تمـر بهـا الدولـة والتغيـيرات التـي يمـر بها المجتمع وبين وضع النسـاء في تلك السـياقات. تتم دراسـة مكانة المرأة بواسـطة دراسـة تأثـير التقاطعـات المتبادلـة الحاصلـة بين لقـاء العنـاصر الثلاثـة: الدولـة – المجتمع – المـرأة، وردود كل شـق عـلى تأثـير تقاطع الشـقين الآخرين.

وفي سـياق العالـم العربـي، كانـت هنالـك دائمـا نسـاء قائـدات وريادياـت في مجـالات اعتـبرت حكرا عـلى الرجـال، ولكنهن عملن دائمـا كأفـراد (المرنيـسي، 2000؛ الحيدري، 2003). يعتـبر عهـد محمـد عـلى باشـا، في مـصر، بدايـة الحركـة النسـوية في العالـم العربي، وبداية نشـاط النسـاء كفئـة اجتماعية منظمة تسـعى لتغيير مكانتهـا، وتقارنه مـع النشـاط المتـاح للرجـل. سـاهم فكـر محمد عـلي تجـاه تغيير مكانـة المـرأة في نقله للقاعـدة الشـعبية عـبر النخـب الفكريـة والمهنيـة والدينيـة، ونجـح في طـرح نقاشـات مفادهـا التغيـير، والعصرنـة، و المسـاواة الجندرية. كما وسـاهم في تـدارس وضع المرأة في الأسرة المصريـة وفي العالـم العربـي (أبـو زيـد، 2007).

تاريـخ الحركـة النسـوية الفلسـطينية: النشـاط الاجتماعـي مقابـل السـياسي للنسـاء الفلسـطينيات

نشـطت النسـاء الفلسـطينيات بين الحيّز الخـاص والحيّز العام وفقـا لتوالي الأحـداث الوطنية في فلسـطين (جـاد، 2000). يوثـق يعقـوب (2013) أول نشـاط جماهيري للمرأة الفلسـطينية

في عام 1893، عندما خرجت النساء الفلسطينيات في تظاهرة احتجاجا على إنشاء أول مستوطنة يهودية في فلسطين. أما أول جمعية نسائية فتأسست عام 1904 في عكا، وسميت «جمعية النساء الأرثوذوكسيات» (Jammal, 1985)، وفي مصادر أخرى سميت «جمعية إغاثة المسكين الأرثوذوكسية» (يعقوب، 2013). تلا هذا إقامة فرع لنفس الجمعية في القدس عام 1906، حتى توقف نشاط الجمعيتين عام 1916 بسبب الحرب العالمية الأولى. في عام 1910، تأسست جمعية «عضد اليتيمات الأرثوذوكسيات» في يافا، وقامت بتعليم وتأهيل اليتيمات من جميع الأديان. عام 1917، خرجت 200 امرأة من منطقة مرج بن عامر في مظاهرة احتجاجية ضد وعد بلفور. أدى التغيير السياسي الناتج عن وعد بلفور إلى تأسيس جمعيات وتنظيمات نسائية وجمعيات نشطت جميعها في مجال التوعية السياسية للمرأة والإصلاح الاجتماعي (يعقوب، 2013). تم تأسيس «الاتحاد النسائي» من قبل نساء الصفوة في القدس عام 1921، ثم قامت نبيهة ناصر، عام 1924، بتأسيس مدرسة بيرزيت، وأثرت بهذا على مشهد التربية والتعليم للإناث والذكور في المنطقة. عام 1929، اشتركت النساء في ثورة البراق واستشهدت 9 منهن. نادت النساء إلى عقد مؤتمر نسائي في القدس في 29 تشرين أول عام 1929، حضرته حوالي 300 امرأة من جميع أرجاء فلسطين. ناقش المؤتمر القضية الوطنية، وطالب بدعم جميع مواقف وقرارات ونشاطات «المجلس الفلسطيني التنفيذي». اجتمعت لجنة مصغرة عن النساء مع المندوب السامي البريطاني، في مقره، بهدف نقل قرارات المؤتمر له. عند عودتهن، طافت جميع النساء في مظاهرة بالسيارات بين القنصليات الأجنبية، وكن يطلقن أبواق السيارات إشارة احتجاج تهدف إلى نقل شكاواهن ومطالبهن (أبو بكر، 1998). بعد هذا، تم انتخاب «لجنة النساء العربيات التنفيذية» [Arab Women's Executive Committee (AWEC)] بهدف تنفيذ وإدارة قرارات المؤتمر (Fleischmann, 2000). اعتبرت النساء هذا المؤتمر الانطلاقة لتأسيس حركة النساء الفلسطينية. كان من بين أهداف المؤتمر المعلنة: موضوع المساواة الجندرية، وتشجيع التجارة الحرة والصناعة، ونشر الثقافة العربية في فلسطين، والاتصال مع الحركات النسائية في مصر والعراق وسوريا. تشير فلايشمان (Fleischmann, 2000) إلى أن النساء كن على درجة عالية من التنظيم والتمرس في العمل السياسي والاجتماعي.

تعـزو فلايشـمان هـذا إلى كون معظم الناشـطات بنات أو أخـوات أو زوجات القيـادات الفكرية والثقافيـة والوطنيـة والاقتصاديـة الفلسـطينية مـن الأسر المسـلمة والمسـيحية، والتـي كانـت تطّلـع على النشـاط النسـائي، وتسـاهم في بلورته.

كان النشـاط النسـائي الجماهـيري التـالي عقـد مؤتمر في القـدس عـام 1936، حضرته 400 امـرأة. وبعـد أسـبوع، عقـد مؤتمـر نسـائي مشـابه في يافـا، دعا لدعـم الإضراب العـام، ومقاطعـة البضائـع اليهودية.

بعـد تـوالي الأزمـات الوطنيـة عـلى فلسـطين، تـم إسـكات الخطـاب الجنـدري نسـبيا، وطغـى الخطـاب السـياسي/الوطني على نشـاط النسـاء. انتـشرت فروع حركة النسـاء الفلسـطينية في القـدس (مقـر تأسيسـها)، وعـكا، وغـزة، ويافـا، وحيفـا، ونابلـس، والنـاصرة، والرملـة. كان فـرع القـدس هـو مركز العمـل ومقـر الحركة. كانـت هنالك محـاولات لسـيطرة الرجـال على نشـاط الحركـة النسـائية، والتصرف في أمـوال جمعتها بهـدف دعـم المجهـود الوطنـي - مثلمـا حـدث في نابلـس مثـلا. فتـم الإعـلان مـن قبل الحركـة على اقتصار نشـاطها على النسـاء فقط، وعدم السـماح للذكور بطلـب العضوية بتاتـا (Fleischmann, 2000).

لـم يعكـس هـذا التوجـه الأبـوي (البطريركـي) تعامل الرجـال مع النسـاء الناشـطات فقـط، ولكنه عكـس أيضا توجـه الناشـطات المدنيات النخبويـات مع النسـاء الفلاحات. تشـير فلايشـمان إلى أنه لـم تتم دعـوة الفلاحـات للانضمام للحركـة، بل اكتفت النسـاء الناشـطات المدنيات بالاسـتماع لمشـاكل الفلاحـات، ومنحهن نصائح لتحسـين أوضاعهن وأوضـاع أولادهـن (Fleischmann, 2000). أمـا روزمـاري صايـغ، فتصـف الحركـة النسـوية عـلى أنهـا تكونـت مـن «شـخصيات»، أي نسـاء النخبـة، ومـن «الفلاحـات» (صايـغ، 1980). وعـلى عكـس فلايشـمان، يؤكـد كل من صايـغ والخليـلي أن الفلاحات شـاركن في العمـل النسـائي والوطنـي، ولكن لـم يشـتركن في النقاشـات العقائدية، ولم يحـضرن اجتماعـات ومؤتمـرات، وإنما تميّـز دورهن في العمـل في الميدان مبـاشرة، مثل الاشـتراك في المظاهـرات، ونقـل أسـلحة، وخدمـة المحاربـين (الخليـلي،1981؛ صايـغ، 1980)، والمشـاركة الفعليـة في حمل السـلاح (يعقـوب، 2013).

تاريخ التشبيك والتعاون المحلي والعربي العام

حصل شرخ في «حركة النساء الفلسطينيات» عام 1938 نتج عنه تأسيس حركتين: جمعية النساء العربيات(Arab Women's Association) واتحاد النساء العربيات (Arab Women's Union). هنالك ادعاء أن الشرخ هو انعكاس للتوتر الذي كان قائما بين شقي الخلاف الوطني: الحسيني والنشاشيبي، والذي انتقل للنساء. يؤكد تفسير آخر على أن الخلاف هو ناتج النقاش حول خطة عمل الحركة وأهدافها: هل تكون وطنية أكثر، أم نسوية أكثر؟ هنالك رأي ثالث يدّعي أن الشرخ هو بسبب النقاش حول المتوقع من المرأة العربية: هل تحافظ على كونها تقليدية في نمط حياتها وأهدافها ولباسها، أم تتحول لغربية أكثر؟ وحصل أن صار اتحاد النساء العربيات (AWU)، الحسيني الانتماء، ناشطا سياسيا أكثر. بالرغم من كل هذا، تم تجنب أي مظهر من مظاهر العداوة بين الشقين المتنازعين، على الأقل في الحيز العام، حيث استمرت النساء في العمل سويا (Fleischmann, 2000).

على صعيد تطوير العلاقات بين الحركات النسائية الفلسطينية والعربية، هنالك توثيق مكثّف حول المشاركة الفاعلة للنساء الفلسطينيات ضمن زيارات خاصة، أو ضمن مساهمة في مؤتمرات عربية عامة في العالم العربي وخاصة مصر، تمت مباركتها من قبل القيادة الذكورية. يذكر عصفور (2000) أن عز الدين القسام كان قد أرسل وفدا من النساء، ضم ابنته، إلى السيدة هدى شعراوي، رئيسة الاتحاد النسائي المصري، يطلب منها تحركا نسائيا عربيا لوقف التواطئ بين الانتداب البريطاني والاستيطان اليهودي في فلسطين. نجحت النساء الفلسطينيات في إقناع الاتحاد المصري على رفع موضوع الغبن السياسي الواقع على الفلسطينيين ضمن مؤتمر عقد في القاهرة عام 1938 لنصرة القضية الفلسطينية. ضم الوفد الفلسطيني 27 امرأة من النخب الثقافية والاجتماعية. وجمع المؤتمر، إضافة للفلسطينيات والمصريات، وفودا نسائية من سوريا ولبنان والعراق. نجحت النساء الفلسطينيات، من خلال هذا المؤتمر، في رفع قضية فلسطين وخطر الاستيطان اليهودي فيها للمستوى العربي والعالمي. يدعّي عصفور (2000) أن المؤتمر وضع حجر الأساس للحركة النسوية العربية، ويعد أول تجمع

قومـي للنسـاء العربيات. في عـام 1944، عقد أول مؤتمـر للاتحاد النسـائي العربي العام في القاهـرة، وهـدف إلى تدارس الأوضاع في فلسـطين (عبلـة أبو علبـة، 2004، في برنامج: للنسـاء فقط - قنـاة الجزيـرة الفضائية/الحركة النسـوية العربية).

أدى قمـع الثـورة الفلسـطينية عـام 1939 إلى تراجـع الحركـة الوطنيـة الفلسـطينية، ومعهـا تغـيرت أهداف نشـاط حركـة النسـاء. فتحول النشـاط النسـائي من السـياسي للاجتماعـي، وأقامت حركة النسـاء العيادات الطبيـة ومدارس البنات والنشـاط الرياضي ونـوادي محـو الأميـة، وكثّفـت علاقاتها مع حـركات النسـاء في العالـم العربي.

عندمـا حصـل تصعيد في الـصراع بين الفلسـطينيين والحركـة الصهيونية عادت النسـاء للنشـاط الوطنـي والسـياسي. في هذه الفترة صارت القيادة النسـائية ممأسسـة، ومشـت وراء مطالـب القيادات الذكورية، ودعمـت الحاجات الطبية والماديـة للمحاربين، واعتبرت أن تأجيـل المطالـب الجندرية هـو مـن ضرورات العمل الوطني السـياسي، ونفـذّت بهذا مطالـب القيادة الذكورية من حـركات النسـاء (Fleischmann, 2000).

نشـأ عـن تشـتيت القيـادات، بعـد نكبـة 1948 والتهجـير واللجـوء، تشـتيت القيـادة النسـائية إضافـة إلى القيادات الذكورية. فانشـغلت كل ناشـطة في توفـير حاجات صراع البقـاء لأسرتهـا ضمن مـكان لجوئها وواقعهـا الجديد، وتغـيّرت طبيعة النشـاط الفاعل في الحيّـز العـام إلى النشـاط الأسري في الحيّـز الخـاص (Fleischmann, 2000).

الحركات النسائية الفلسطينية داخل إسرائيل بعد العام 1948

كان النشـاط الممأسـس الأول، والـذي تـم ضمـن إطـار خاص في النسـاء الفلسـطينيات بعـد إقامـة دولة إسرائيـل، ضمـن «حركـة النسـاء التقدميات» والتـي عملت فـورا بعد قيـام الدولة عـلى تقديم الخدمـات الاجتماعية للاجئـين الداخليين (انظـروا في هذا الكتاب مقالـة، **المهجريـن الفلسـطينيين في إسرائيل**)، ومن ثـم تقديم خدمـات تعليمية ورفاه وتثقيـف سـياسي للنسـاء. أقيمـت في عـام 1948 جمعيـة «النهضـة النسـائية»، التـي عملـت عـلى تجنيـد نسـاء للمظاهرات ضـد الحكم العسـكري الـذي فُرض على السـكان

الفلسطينيين في إسرائيل فور إقامتها. في عام 1951، تم توحيد الجمعية مع «حركة النساء التقدميات» لتصبحا «حركة النساء الديمقراطيات»، والتي ما زالت تعمل داخل إسرائيل وعضواتها هن فلسطينيات ويهوديات مواطنات إسرائيل (أبو بكر، 1998).

كان الإطار النسائي الفلسطيني الثاني الذي أقيم داخل إسرائيل هو «جمعية النساء العكيات» في عكا عام 1976. عملت هذه الجمعيات على توفير الاحتياجات الثقافية والتربوية والاجتماعية التي لم توفرها الدولة للمجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل. شهدت سنوات الثمانينيات والتسعينيات نهضة كبيرة في إقامة الأطر والحركات والجمعيات النسائية بهدف توفير الخدمات المذكورة أعلاه. ساهم الدعم المالي الأجنبي، والعربي، والفلسطيني الذي وصل من خارج إسرائيل في تشجيع هذه الجمعيات على مأسسة عملها ليصبح مهنيا وتخصصيا. لاحقا، أصبحت المهنية والتخصص هما القاعدة التي أقيم عليها المجتمع المدني الفلسطيني داخل إسرائيل (أبو بكر، 1998؛ Abu-Baker, 2003). إن تحليل طبيعة نشاط هذه الجمعيات والأطر يشير إلى أن بعضها ساهم في إبراز أو إحياء الانتماء الطائفي مثل الجمعيات المسيحية والإسلامية وأخرى ساهمت في تطور الانتماء السياسي والوطني مثل الأطر التي انبثقت عن أحزاب، أو أيدتها جهارا، أو ضمنيا. ساهم الإطار الثالث في المحافظة على توزيع الأدوار الجندرية، حيث اهتمت النساء في تقديم خدمات مباشرة لجمهور النساء وأطفالهن. بعدما حصل تغيير في سياسة الرفاه في إسرائيل تجاه الأقلية الفلسطينية، وقامت الدولة بتغطية خدمات أكثر اتساعا للمجتمع الفلسطيني داخلها، بدءا من العام 1992، برزت أطر نسائية هدفت إلى تحقيق المساواة الجندرية وإلى العدل الاجتماعي، وتم التعاون بين هذه الأطر، مثل جمعية نساء ضد العنف في الناصرة، ووزارة الرفاه الاجتماعي.

لاحقا، حصل تشبيك بين بعض الأطر والحركات والجمعيات حول بعض القضايا، منها النشاط المشترك ضمن ائتلاف الجمعيات والحركات النسائية والنسوية بهدف تغيير قانون الأحوال الشخصية في عام 1995، ومشروع إعداد وثيقة بديلة لهيئة

الأمـم المتحـدة في موضـوع حقـوق الإنسـان ووضـع النسـاء بـدل تلـك التـي قدمتهـا إسرائيل عـام 1997.[1]

تـرى أبو العسـل (2006) أن اسـتراتيجية العمل ضمـن الإئتلاف تعكس غياب التنسـيق الإداري بـين الجمعيـات، حيـث فشـل الإئتـلاف في تجنيـد جميـع الأطـر في النشـاط، كمـا وفشـل في التعبئـة الميدانيـة وفي العمـل عـلى تثقيـف النسـاء حـول أهميـة تحقيق التغيـير في قانـون الأحوال الشـخصية. ولعبت الانتمـاءات الحزبية للناشـطات دورا هاما في إنجـاح أو إفشـال محـاولات التنسـيق والتعـاون بـين الأطـر، كمـا أكدت هـذا بعض مديـرات لجمعيـات (أبـو العسـل، 2006). عدا عـن محاولات التشـبيك المحلية، تسـعى الأطر النسـائية والنسـوية للتشـبيك مـع مثيلاتها مـن العالـم العربي، وتبـادل الخبرات والتخصصـات والدعـم المتبادل.

التمييز بين النشاط النسائي والنشاط النسوي

في بحـث أجرتـه أبـو العسـل (2006) عـلى 18جمعية وتنظيمـا فاعلا في الحقـل، اتضح أن بعـض الجمعيـات تعـرف نفسـها في النـشرة الخاصـة بالجمعيـة عـلى أنها نسـوية (مثـل جمعيـة نسـاء ضـد العنـف، وكيـان)، والبعـض الآخـر تعرف نفسـها عـلى أنها نسـائية (مثـل مركـز الطفولـة، وجمعيـة النسـاء العكيـات). وهنـاك فئـة ثالثـة مـن الجمعيـات والتنظيمـات لا تصـف نفسـها بصفـة معيّنـة (مثـل جمعية خـط الطوارئ القطـري لمسـاعدة ضحايا الاعتداءات الجنسـية، وجمعيـة النهوض بثقافة المـرأة العربية في الجنـوب، وجمعيـة سـدرة، وجمعيـة نسـاء عـارة وعرعرة).

تعمـل بعـض الجمعيـات أو الحركات النسـائية عـلى تمكين النسـاء اقتصاديا بواسـطة تعليمهـن مهنـا يسـتطعن بواسـطتها إعالـة أنفسـهن وعائلاتهـن مثـل جمعية سـدرة

1 الوثيقة التي تم تقديمها هي:
The Working Group on the Status of Palestinian Women in Israel – NGO Report: The Status of Palestinian Women Citizens of Israel. See: http://www.adalah.org/eng/intladvocacy/pal_women1.pdf
تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ 23 تموز 2015

وجمعية نساء اللقية، وتقدم بعض الجمعيات خدمات مدفوعة الأجر مثل النساء العكيات ومركز طفولة، أو خدمات مجانية في مجال التثقيف والرفاه والعمل الاجتماعي، مثل جمعية نساء ضد العنف وكيان. بغض النظر عن طبيعة الخدمة ومضمونها، تعمل جميع هذه الأطر على رفع وعي النساء، وعلى توفير فرص لهن لمواصلة تعليمهن أو للخروج للعمل المأجور (انظروا أيضا: عبده، 2008).

بدأت بعض النشاطات للنساء الفلسطينيات داخل إسرائيل كنشاطات مشتركة يهودية-فلسطينية، مثل جمعية النساء الديمقراطيات، وخط الطوارئ القطري أو جمعية نيسان. أدّت التجربة السياسية والاختلاف العقائدي من جهة، وإدراك الاختلاف بين حاجات النساء اليهوديات والفلسطينيات من جهة أخرى، إلى الاستقلال في الخدمات المقدمة من قبل الجمعيات النسائية والنسوية، حيث أصبحت متخصصة في تقديم الخدمات فقط للنساء الفلسطينيات داخل إسرائيل.

الخطاب النسائي والنسوي

تسود مفردات الحركة النسوية مثل «التمكين» و«رفع الوعي» و«علاقات القوة» وصف نشاطات الجمعيات النسائية والنسوية. بالرغم من أن كل الجمعيات تقوم على تقديم خدمات للنساء، إلا أن بعضها القليل فقط تعرّف نفسها على أنها نسوية. مثال على ذلك، ما أكدته أبو العسل (2006) على أن بعض الأطر النسوية اختارت أن تعرّف نفسها، في هويتها التنظيمية، على أنها نسوية، ولكنها اختارت المسايرة تجاه إعلان خطها العام أمام المجتمع الذي تعمل فيه. شاركت إحدى مديرات الجمعيات الباحثة أبو العسل قولها أنها تختار أن تعلن برنامجها على أنه يتعلق بتعليم المرأة وعملها بينما تخفي قضية تؤمن بها الجمعية مثل «حق المرأة على جسدها»، لأن المجتمع –حسب رأيها– غير جاهز لتقبل هذا الخطاب. مديرة أخرى لجمعية في النقب وصفت عملها على أنه «مناورة»: ففي الوقت الذي تقوم به ناشطات الجمعية بتحدي المبنى الاجتماعي القائم تمتنع بنفسها عن رفع شعارات نسوية وتحاول أن تغيّر العادات والتقاليد القائمة بأسلوب وصفته على أنه «سياسي»، أي يعتمد

التحايـل والمسـايرة. جمعيـة أخـرى وصفـت نشـاطها للجمهـور عـلى أنه ينفّـذ «بروح نسـوية» بهـدف تقبّـل نشـاطها مـن قبـل أوسـع قـوس مجتمعـي ممكـن. تفـسّر أبو العسـل (2006) هـذا الموقـف بـأن الجمعيـات النسـوية تتعامـل مـع الرؤية النسـوية كاسـتراتيجية، ومـع العمـل وفق النهـج النسـائي كتكتيك.

تصـف أبـو حاطـوم (2013) إقامة الجمعيـات والحركات النسـائية كسـيرورة تمت على مرحلتـين. حيـث شـهدت فترة التسـعينيات تأسـيس جمعيات نسـوية مع أجندة نسـوية سياسـية انتـشرت في منطقـة الشـمال والنقـب، ودعـت إلى رفـض الصمت حـول العنف المجتمعـي الفلسـطيني وعنـف الاحتـلال الإسرائيلي. شـملت هـذه الجمعيات: نسـاء ضد العنـف، مركـز الطفولة، جمعية نيسـان، كيان، نسـاء اللقيـة، الزهراء، جمعيـة النهوض بثقافـة المـرأة العربية في الجنـوب. أما المرحلة الثانيـة، فحصلت في سـنوات القرن الحادي والعشريـن، حيـث تأسسـت جمعيـات تُعنـى بمواضيـع الهويـة الجندريـة والجنسـية، كمنتـدى الجنسـانية، وأصوات - نسـاء مثليـات، والقـوس للتعددية الجنسـية والجندرية .في عـام 2009، أعـاد التنظيـم النسـوي الفلسـطيني «الفنـار» نشـاطه بعـد تجميد دام سـنوات. تأسـس الفنـار عـام 1991 في مدينة حيفا، ونشـط في مدن وقـرى متعددة. ربط الفنـار بـين النضـال الاجتماعي، والنسـوي الطبقـي، والنضـال الوطني، وكان مـن أوائل التنظيمـات النسـوية الفلسـطينية والعربيـة التـي ناضلـت ضـد جرائم قتل النسـاء. وفي عـام 2012، تم الإعـلان عن «المنتدى النسـوي الفلسـطيني»، ويقع مقـره في مدينة حيفا، ويهـدف إلى تطويـر حركـة نسـوية فلسـطينية تعمل على تطوير فكر نسـوي فلسـطيني يربـط بـين القضايا النسـوية والاجتماعية والسياسـية. ويطمح المنتـدى للعيش في مجتمع حـر وتحقيق العدالـة الاجتماعية والمسـاواة بين أفراده. وتضم المسـاواة المفاهيـم الدينية، والطبقيـة، والجندريـة، والتفضيل الجنـسي (موقع بكـرا، 2012/7/21).

تأثير الأطر النسائية والنسوية

تعتبر الأطر النسـائية والنسـوية جـزءا بنيويا من المجتمع المدني وانعكاسـا لسـياق وطني، وسـياسي، واقتصـادي، واجتماعـي (Jad, 2004). عندمـا تحـاول النسـاء الفلسـطينيات

داخل إسرائيل تغيير وضعهن، فإنهن يواجهن ثلاث عقبات: الجنوسية (Gender)، أي كونهن نساء في مجتمع عربي أبوي، والثانية الطبقية، بسبب كونهن الأفقر دائما في مجتمع يتسلط فيه الأقوى (غالبا رجل) على مصادر الإنتاج، والثالثة القومية، بسبب كونهن أقلية قومية داخل دولة إسرائيل (أبو بكر، 1998؛ عبده، 2008؛ نجمي-يوسف، 2012). لا شك أن جميع الأطر النسائية الفلسطينية الفاعلة داخل إسرائيل نشأت كـ«مقاومة» لقمع الرجل، أو للإساءات الطبقية الحاصلة في المجتمع، أو كجواب للقمع القومي. فهي تعمل بدافع «رد الفعل» على سياسة الدولة تجاه المجتمع الفلسطيني وتجاه سياسة الأطر النسائية اليهودية في تعاملها مع النساء الفلسطينيات، أو تجاه قمع المجتمع الذكوري. معظم الأطر التي عرفّت نفسها، وفق أبو العسل (2006) وعبده (2008)، على أنها نسوية أو تعمل من منظور نسوي، يقتصر نشاطها على الجانب الخدماتي. فهي تقدّم الخدمات لفئة خاصة من النساء وليس لجمهور النساء العام، وحتما ليس لجمهور الرجال. فمثلاً، هي تقدم خدمات للأطفال، وهكذا تخدم فئة الأمهات، وتخدم فئة المعنّفات، أو المثليات. عند فحص نشاط كل إطار نسائي أو نسوي على حدة، تتضح كثافة النشاطات الخدماتية مثل: محاضرات، ورشات، روضات أطفال، مأوى للفتيات، مأوى للنساء، تثقيف جنسي، علاج إسقاطات الاعتداءات الجنسية. لا بد من تثمين خدمات الأطر النسائية عاليا عند التفكير في فئة ضيقة من المنتفعات، اللاتي ربما لن يتسنى لهن الحصول على نفس الخدمة الملحّة ضمن إطار آخر، مثل الفتيات في ضائقة، أو المثليات الفلسطينيات. كما ولا شك أن هذه الأطر تساهم في رفع الوعي الجماهيري لهذه المواضيع، وتحاول تغيير رأي المجتمع حولها، خاصة في رفع الوعي لمنع العنف ضد المرأة. كما وتسعى لتغيير بعض القوانين حتى تخدم حاجات وخاصّية المرأة الفلسطينية في إسرائيل بطريقة أفضل. ولكنها كرّست كل وقتها لتقديم مثل هذه الخدمات. ويكمن الجانب الإيجابي لتقديم الخدمات في نجاحها في سد حاجات للحقل تحتاجها المرأة لرفع مستوى رفاهها أو ثقافتها أو مستوى دخلها أو رفاهها النفسي والاجتماعي. حيث إن الأطر التي تتقاضى أجرا مقابل خدماتها تجبي رسوما أرخص من تلك الممنوحة من قبل أطر يهودية إسرائيلية، إضافة لملاءمة الخدمة

لثقافـة وحاجـات المجتمـع الفلسـطيني. أما الجوانب السـلبية لهـذه التخصصـات، فتكمن في أن هـذه الأطـر انشـغلت في تقديم هـذه الخدمات للفئـات الضيقة المسـتفيدة، ولم تتفرغ لموضـوع التثقيـف الجماهـيري للقضايـا الجندرية مـن مفهوم نسـوي. ففي حـين أنه يتم تثقيـف الجمهـور المنتفع بواسـطة الخدمات النسـوية، في المقابل لا يوجـد تثقيف للجمهور غـير المنتفـع. فمثـلا، لا يعـرف الجمهـور العـام عـن مؤتمـر بيكين أو عـن سـيداو أو عن قـرارات الأمـم المتحـدة حول حقوق المـرأة والطفـل، والنقـاش الحاصل نتيجـة مطلبها من الـدول في التوقيـع عـلى الاتفاقيـات، وموقف العالـم العربي من هـذه الاتفاقيـات، وهي من الموضوعـات التـي تركز بهـا عمل الأطـر النسـوية الفلسـطينية في إسرائيل.

عنـد مقارنـة النقـاش الفكـري - العقائدي الـذي حصل في بدايـة القـرن العشرين حول موضـوع مسـاواة المرأة بالرجل، نجـد أن النقاش قد قـاده رجال ونسـاء رياديون. بينما لـم يتجند القـادة الفكريون الفلسـطينيون داخل إسرائيـل في تحريك النقـاش المجتمعي وجعلـه نقاشـا فاعـلا وثابـت التأثـير – ما عـدا قلـة لا يمكـن التعامـل معها عـلى أنها ظاهـرة (انظـروا مثلا مقـالات زعاتـرة، 2003؛ حلبي، 2012). لـم يتبن أغلبيـة القادة السياسـيين والحزبيـين عـلى الصعيـد القطـري موضـوع المسـاواة الجندرية، سـواء في طروحاتهـم الأيديولوجية، أو في ممارسـاتهم (أبو بكر، 1998؛ نجمي-يوسـف، 2012). فمثـلا، لـم تأخذ هذه القيـادات دورا في مناقشـة تمثيـل النسـاء في لجنة المتابعـة العليا، وبـدل أن تسّـهل عملية المشـاركة النسـوية عـلى اعتبارها قيـادة مجتمعيـة ذات خاصية عقائديـة، تركتهـا لقرارات قيـادات تقليدية. فأقامت الناشـطات «ائتـلاف الجمعيات من أجـل تمثيل النسـاء في لجنة المتابعـة العليا»، وهكذا اسـتنفدت طاقات الأطر النسـوية في مناقشـة حقها في إسـماع صوتها كقيـادات تمثيلية في السياسـة المحلية. عنـد مقارنة هذا الموقـف مـع مواقف سـعد زغلول والقيـادات الوطنية الأخـرى في العشرينيـات من القرن العشريـن، نشـهد غياب المسـاندة الحقة من القيـادات الحزبية والسياسـية الفلسـطينية للحركـة النسـوية في أرض الواقـع. لا يعنـي هـذا أن بعـض القيـادات الرجاليـة ليسـت نسـوية، ولكـن اسـتراتيجية هذه القيـادات أنهـا تتحفظ عن التعبـير العلني أمـام الحيّز العـام عـن فكرها النسـوي وعن ممارسـته في الحيـاة اليومية.

كتنظيمات غير حكومية، حصلت الأطر النسوية في إسرائيل، وفلسطين، والعالم العربي على تمويل ومساندة مهنية وعقائدية من مصادر تمويل أجنبية (Jad, 2004). أدّى هذا إلى اتهام هذه الأطر بأن طرحها غريب عن القيم العربية وعن الأجندة الوطنية (المزين، 2010؛ محمد، 2012؛ نزال، 2005)، ووصفت أهدافها «بالغربنة»، وبأنها «تتواطأ مع الاستعمار الفكري الأجنبي والصهيوني» في خطته لتغيير المبنى القيمي الإسلامي للمجتمع العربي والمبنى التقليدي للأسرة العربية (انظروا مثلا: سمارة، 2006؛ محمد، 2012). هذه الادعاءات هي ذاتها التي اتهمت بها النسويات العربيات في العالم العربي في بداية القرن العشرين (أبو بكر، 2001).

كذلك تأثر النقاش النسوي حول إعادة توزيع الأدوار بين الجنسين، في العلاقات الأسرية والمجتمعية في شتى المجالات، بالنقاش الدائر في العالم العربي. بناء عليه، فإن نقاش الموقف الديني من الفكر النسوي، ونقاش الموقف النسوي من الفكر الديني هو حتمي. نلاحظ أن هنالك تسوية منذ سنوات التسعين في العالم العربي والعالم الإسلامي حول تطوير وتبني فكر النسوية الإسلامية كمرجعية للتغيير المجتمعي (عبد الوهاب، 1999؛ المزين، 2010). يناسب هذا الطرح الحساسية الحضارية ويحترمها، لكنه، في نفس الآن، يولد ثلاث إشكالات بنيوية في الفكر النسوي: الأولى، أنه يرفض تغيير أي مما أقره الإسلام، وأحيانا يمنع النقاش فيه، مثل قوامة الرجل على المرأة، أو قبول العلاقات المثلية؛ الإشكالية الثانية، هي فرض الخطاب الديني الإسلامي على ناشطات مسيحيات أو درزيات؛ والإشكالية الثالثة، هي تكفير الفكر النسوي «الآخر» الذي لا يتبنى الخط الإسلامي.[2] عند التمعن في كل من الإشكالات نجد أنها تمس في جوهر النشاط العقائدي النسوي أيضا للنسويات الفلسطينيات.

2 انظروا مثلا: استنكار علماء المسلمين لنشر النشاط النسوي في العالم العربي في الثامن من آذار 2013. تم استقاء المادة من الموقع الإلكتروني «الاتجاه.نت» بتاريخ 5 آب 2013.

خاتمة

تتلخص هذه الدراسة في سبع نقاط مركزية:

أولا: إن معظـم الأطـر النسـوية الفلسـطينية لـم تصف نفسـها صراحة على أنها نسـوية مـن منطلـق «التأقلم» و«مسـايرة» الوضـع القائـم في أرض الواقـع ومحاولـة «التحايل في تنفيـذ التغيـير». فحرصـا من النسـاء على إنجـاز التغيير المنشـود، حاولـن أن يطالبن بتغيـير وضعهـن ومكانتهـن الاجتماعيـة باسـتخدام أسـاليب ومنهجيـات متنوعـة مما يتوفـر لهـن، في وضعهـن الراهـن، ليصلن للتغيير المنشـود.

ثانيـا: يمكـن وصـف معظـم الأطـر النسـائية الفلسـطينية في إسرائيـل عـلى أنهـا أطر خدماتيـة، ولكـن لا يمكـن وصف معظمهـا على أنه حـركات فكرية ثورية تعمـل بأدوات ثوريـة. ولا يحمـل هـذا الوصف حكما سـلبيا عـلى أدوات هـذه الأطر، بل هـو وصف ما هو قائـم عـلى أرض الواقع.

ثالثـا: امتـاز نشـاط الحركـة النسـوية في العالـم العربـي، منذ بدايـة القـرن العشرين، بتأثـره من عمليـات المد والجـزر في الوضع السـياسي والوطني الحاصل. فشـجع الرجال العـرب النسـاء عـلى النشـاط الجماهـيري في الحيّـز العـام، حيـث خـدم هـذا الأجنـدة الوطنيـة، وحـدّوا مـن نشـاطهن حـين تغـيّر المنـاخ السـياسي، فعـدن ليتركـزن، في تلك الفـترات، في النشـاط الاجتماعـي. عنـد تحليل نشـاط المجتمـع المدني الفلسـطيني داخل إسرائيـل، نجد أن النشـاط النسـوي يقتـصر على خدمـات التثقيـف، والتربيـة، والرفاه؛ وهـي نشـاطات توصف على أنهـا «نسـائية تقليدية». بينما تنشـط أطر أخـرى في تقديم خدمـات سياسـية وقضائيـة وطبية عامـة، وتوصف هذه النشـاطات على أنهـا «ذكورية تقليديـة» (بغـض النظر عـن وجود نسـاء يقمـن بتأديتها).

رابعـا: فشـل الحـراك النسـوي في تجنيد الرجـال الفلسـطينيين. ولذا، لم يتحول نشـاط هذه الأطـر لحركـة مجتمعية شـاملة مؤثرة.

خامسـا: لـم تتفـرغ معظـم الأطـر النسـائية والنسـوية لموضـوع التثقيـف الجماهيري في قضايـا الجندريـة مـن مفهـوم نسـوي، واقتـصرت جهودها عـلى فئة محصـورة من

النساء.

سادسا: غالبًا ما يتم الاعتماد على الدين الإسلامي وعلى التقاليد العربية كمرجعية للسلوك الفردي والمجتمعي السليم. وتعمل العديد من الجمعيات والأطر النسائية والنسوية ضمن هذا الفلك، سواء في البقاء ضمن الحيّز المقبول وليس المرفوض من مواضيع النقاش المجتمعي أم في إعادة تفسير الدستور الديني والمجتمعي وتبنيه. أما الأطر التي لا تعمل ضمن هذا الإطار، فيقتصر عملها على فئات ضيّقة ضمن المدن الكبرى.

سابعا: إن نظرة متمعنة لأسلوب إدارة هذه الأطر، والذي لم يسنح مجال هذه الدراسة لإبرازه، تشير إلى أن المجموعة المؤسسة هي التي تدير التنظيم منذ بداية التأسيس دون فترات تناوب أو تنحٍ. وهذا الأسلوب في الإدارة أو القيادة هو أبوي باتيازن.

أخيرا، لا توجد دراسة ميدانية فحصت مواقف الجمهور الفلسطيني مواطني إسرائيل، نساء ورجالا، نحو الحركات والجمعيات والأطر النسائية والنسوية الفلسطينية، أو مدى معرفتهم لخدماتها. سوف تساهم مثل هذه الدراسة في فهم أشمل لمدى انتشار تأثير هذه الأطر على المجتمع الفلسطيني.

المراجع

العربية

أبو بكر، خولة (2001). «تناقض المطالب بين قيادة المرأة وتقهقرها». داخل الزهراء (محرر). **مؤتمر المرأة العربية الأول: مشاركة المرأة في صنع القرار** (صفحات: 11-31). سخنين: جمعية الزهراء.

أبو العسل، رهام (2006). **الجمعيات النسائية الفلسطينية في إسرائيل: المنطلقات الفكرية، الاستراتيجيات، وآليات العمل القائمة**. الناصرة : مركز الطفولة- مؤسسة حضانات الناصرة.

أبو حاطوم، نيروز (2013). الحركات النسائية الفلسطينية: نضال يتخطى الحدود. **الأخبار**. رأي 1655.

تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ 5 آب 2013.

أبو زيد، منى أحمد (2007). **الإمام محمد عبده وقضايا المرأة**. العدد 20.

تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ 5 آب 2013.

الحيدري، إبراهيم (2003). **النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب**. بيروت: دار الساقي.

الخليلي، غازي (1981). **المرأة الفلسطينية والثورة: دراسة اجتماعية ميدانية تحليلية**. ط2. عكا: دار الأسوار.

المرنيسي، فاطمة (2000). **السلطانات المنسيات** (ترجمة وتحقيق فاطمة الزهراء أزرويل). بيروت: المركز الثقافي العربي.

المزين، مريم (2010). **المضمون الاجتماعي والسياسي للخطاب النسوي الفلسطيني 1994- 2010: دراسة تحليلية لفكر الحركة النسوية في محافظات غزة**. رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين.

موقع بكرا (2012/7/21). الإعلان عن تأسيس «المنتدى النسوي الفلسطيني».

تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ 5 آب 2013.

جاد، إصلاح (2000). الحركة النسوية الفلسطينية المعاصرة. داخل: **المرأة والمشاركة السياسية**. بيرزيت: معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت.

حلبي، مرزوق (2012). مساهمة في النقاش حول آفاق الحركة النسوية العربية! **الحوار المتمدن**. العدد 3656.

نجمي-يوسف، علا (2012). المرأة العربية الفلسطينية في إسرائيل في مواقع صنع القرار. في كتاب: **دراسات 2012** (صفحات: 55-61). الناصرة: مركز دراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات.

نزال، ريمة كتانة (2005). انعكاس أزمة اليسار الفلسطيني على الأطر النسائية الديمقراطية ودورها. **الحوار المتمدن**. العدد 1352. المحور: ملف 2005/10/15، الديمقراطية والإصلاح السياسي في العالم العربي.

قناة الجزيرة الفضائية (2004). برنامج للنساء فقط - الحركة النسوية العربية. مقدمة الحلقة: لونه الشبل. ضيوف

الحلقة: عبلة أبو علبة، ناشطة في الحركة النسوية العربية؛ تهاني الجبالي، قاضية؛ زهور الحر، رئيسة محكمة وعضو لجنة صياغة المدونة المغربية لشؤون الأسرة. مركز الدراسات، أمان. المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، قسم الحلقات التلفزيونية.

زعاترة، رجا (2003). حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات. **الحوار المتمدن**. العدد 625.

سمارة، عادل (2006). صناعة النسوية وعولمة الجسد المجرد/الصهيونية وراء مسيرات النفاق في الغرب. **كنعان.**

محمد، جبريل (2012). المرأة الفلسطينية: ضحية الاقتلاع والاستغلال. **الحوار المتمدن.** عدد 3657.

صايغ، روز ماري (1980). **الفلاحون الفلسطينيون** (ترجمة خالد عايد). بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

عبد الوهاب، ليلى (1999). تأثير التيارات الدينية في الوعي الاجتماعي للمرأة العربية. في مريم سليم وآخرون (محررون). **المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر** (صفحات: 163-179). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: سلسلة كتب المستقبل العربي (15).

عبده، جنان (2008). **الجمعيات النسائية والنسوية الفلسطينية في مناطق 48.** حيفا: مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

عصفور، جابر (2000). المرأة العربية وفلسطين. **استراحة البيان.**

يعقوب، أوس داوود (2013). في يوم المرأة: ملامح من تاريخ الحركة النسوية في فلسطين قبل النكبة. **صحيفة النور.**

الإنجليزية

Abu-Baker, K. (2003). Social and educational welfare policy in the Arab sector in Israel. In A. Bligh (Ed.), *The Israeli Palestinians: An Arab minority in the Jewish state* (pp. 68-96). London, United Kingdom: Frank Cass.

Fleischmann, E.L. (2000). *The nation and its new women: The Palestinian women's movement 1920-1948.* Berkeley: University of California Press.

Jad, I. (2004). The NGO-isation of Arab women's movements. *Institute of Development Studies, 35*(4), 34-42.

Jammal, L. (1985). Contributions by Palestinian women to the national struggle for liberation. Washington DC: Middle East Public Relations.

العبرية

أبو بكر، خولة (1998). **طريق وعرة: النساء العربيات كقائدات سياسيات في إسرائيل.** رعنانا: المركز العربي لدراسة المجتمع العربي في إسرائيل.